المجلد3 ، العـدد 3 ص 444- 459 (2025)، Volume 3, Issue3

إسهامُ المعارف الشرعيّة في إثراء الدّراسات اللّسانية والارتقاء بها: مقاربة بينيّة تكامليّة بين أصول الفقه وأصول النّحو

سعاد بلعباس

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية "crstdla" وحدة تلمسان (الجزائر)

The contribution of Islamic knowledge to enriching and advancing linguistic studies: An Interdisciplinary and Integrative approach between the principles of Jurisprudence and the Principles of Grammar

Centre for Scientific and Technical Research on Arabic Language Development "crstdla" Unit Tlemcen (Algeria), Souad Belabbess.belabbes@crstdla.dz

تاريخ الاستلام: 10 /08/ 2025 تاريخ القبول: 20/ 09 / 2025 تاريخ النشر: 01/ 12 / 2025

الملخص:

شهدت العلوم الإسلامية منذ عصور التدوين تفاعلا معرفيا عميقا بين مجالاتها المختلفة، لا سيما بين علوم الشريعة وعلوم اللغة. وتندرج هذه الدراسة ضمن هذا الإطار المعرفي البيني، حيث تسعى إلى استكشاف كيفيات إسهام المعارف الشرعية، وبخاصة علم أصول الفقه في إثراء الحقول اللسانية، وذلك من خلال تحليل مظاهر التكامل بين أصول الفقه وأصول النحو.

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل عن طبيعة العلاقة بين هذين الحقلين: هل اقتصر الأمر على استعارة مصطلحية سطحية، أم تجاوز ذلك إلى توظيف معرفي ومنهجي أثرى المنظومة النحوية وأسهم في تطوير أدواتها التحليلية والاستدلالية؟ ويكمن الهدف الأساس في الكشف عن البنية المشتركة للمفاهيم، والآليات المنهجية المتبادلة، التي تدلّ على وحدة معرفية أعمق من مجرد التشابه الاصطلاحي.

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي بوصفه الإطار المنهجي الأساس، إذ يُعنى بوصف الظواهر المفاهيمية والمنهجية في أصول النحو وأصول الفقه التشريعي كما تَرِد في المتون المعتمدة. وتستعين الدراسة بالتحليل أداةً إجرائيةً في هذا الإطار الوصفي، لتحليل الظواهر المدروسة من خلال تفكيك المصطلحات المشتركة بين أصول النحو وأصول الفقه، ولا سيما القياس بوصفه آلية لإلحاق الفروع بالأصول، والتعليل باعتباره مبدأً لتفسير بناء القواعد وربطها بعللها، والاستدلال بوصفه طريقةً للاحتجاج وإثبات الأحكام والقواعد في كلا الحقلين. كما توظّف الدراسة المنهج المقارن لمقارنة أصول النحو بأصول الفقه، قصد الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في الأسس المعرفية وآليات بناء القاعدة، مع الاستئناس بالمدخل البيني لتأطير هذه المقاربة في سياقها المعرفي العام.

ويتّخذ البحث من مصطلح «الأصل» في أصول الفقه التشريعي- بوصفه المقابل المنهجي للأصل النحوي في بناء القاعدة- أنموذجًا تطبيقيًا لتحليل أثره في تأسيس النظر النحوي وتوجيه مساراته الاستدلالية، ولا سيما في آليات القياس وإلحاق الفروع بالأصول. وتخلص الدراسة إلى أنّ استثمار التراث العلمي في ضوء رؤية معرفية تكاملية يُعدّ شرطًا أساسًيا

لتجديد الدراسات اللسانية وتعميقها، من خلال إدراك منطق التكامل المنهجي الذي وسم العلوم الإسلامية في تشكّلها التاريخي.

كلمات مفتاحية: المعارف الشرعية، الدراسات اللسانية، دراسة بينية،مقاربة تكاملية،أصول الفقه،أصول النحو.

Abstract:

Since the early periods of codification, Islamic sciences have witnessed a deep epistemological interaction among their various fields, particularly between the Sharia and linguistics. This study falls within this interdisciplinary framework, aiming to explore the ways in which Islamic legal knowledge—especially the science of Usul al-Fiqh (Principles of Islamic Jurisprudence)—has contributed to enriching the field of linguistics by analyzing the aspects of integration between Usul al-Fiqh and Usul al-Nahw (Principles of Grammar).

The central issue of this study lies in questioning the nature of the relationship between these two fields: Is it merely a superficial borrowing of terminology, or has it gone beyond that to a cognitive and methodological integration that enriched the grammatical system and contributed to the development of its analytical and inferential tools?

The primary objective is to uncover the shared conceptual structure and the mutual methodological mechanisms that point to a deeper epistemological unity beyond mere terminological similarity.

Methodologically, the study adopts the descriptive method as its primary analytical framework, focusing on the systematic description of conceptual and methodological phenomena within both Uṣūl al-Naḥw and Uṣūl al-Fiqh as presented in authoritative classical texts. Within this descriptive framework, analysis is employed as an operational tool to examine the phenomena under investigation through the deconstruction of the shared terminology between the two disciplines. Particular attention is given to qiyās (analogical reasoning) as a mechanism for relating subsidiary cases to foundational principles, taʿlīl (causal reasoning) as a principle for explaining the construction of rules and linking them to their underlying causes, and istidlāl (inferential reasoning) as a method of argumentation and proof for establishing rules and judgments in both fields. The study also utilizes the comparative method to examine Uṣūl al-Naḥw alongside Uṣūl al-Fiqh, with the aim of identifying similarities and differences in their epistemological foundations and mechanisms for rule formation, while drawing on an interdisciplinary approach to situate this comparison within its broader intellectual context.

As an applied model, the study focuses on the concept of "al-aṣl" (the foundational principle) in Uṣūl al-Fiqh, considered here as the methodological counterpart of the grammatical "aṣl" in the construction of linguistic rules. This concept is analyzed in order to elucidate its influence on the formation of grammatical thought and the direction of its inferential processes, particularly in relation to the mechanisms of analogical reasoning and the extension of subsidiary cases to foundational principles.

The study concludes that engaging the classical scholarly heritage through an integrative epistemological perspective constitutes a fundamental condition for the renewal and deepening of linguistic studies, by recognizing the logic of methodological integration that characterized the Islamic sciences throughout their historical development.

Keywords: Islamic sciences; Linguistic Studies, Interdisciplinary Study, Integrative Approach, The Principles of Islamic Jurisprudence (Usul al-Fiqh), The Principles of Grammar (Usul al-Nahw).

مقدمة:

شهد الفكرُ العربيّ الإسلاميّ تطوّرًا معرفيًّا متسارعًا خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة، قاد إلى نشوء عدد من العلوم التي استجابت لحاجات الأمة العقدية والفقهية واللغوية. وقد اتسم هذا النشوء العلمي بخلاف النماذج الغربية الحديثة، بتداخل منهجي وانسجام معرفي بين فروع العلم، مما أدى إلى بروز "نظام معرفي تشاركي" تتداخل فيه المفاهيم وتتكامل فيه المناهج، كما هو جليّ في العلاقة بين علوم الشريعة وعلوم اللغة، خاصة إذا كان التكامل يعني أن علما معينا يحتاج إلى أن يتكامل مع علم آخر أو أكثر، من أجل تطويره وتقدّمه؛ أو يعني حاجة الإنسان في فهمه لعلم معيّن إلى علوم أخرى تعين في تحقيق هذا الفهم. وتبدو مسألة التكامل في هذه الحالة أكثر وضوحا.[1]

وتُعد العلاقة بين علوم الشريعة وعلوم اللغة من أبرز ملامح البناء المعرفي في الثقافة العربية الإسلامية، إذ لم تكن تلك العلوم مفصولة أو متباعدة، بل كانت متفاعلة ومنسجمة في نشأتها وتطورها لخدمة كتاب الله تعالى.[2] وقد تشكّلت هذه العلاقة في إطار وحدة المقصد والمنهج، لا سيّما بين علم أصول الفقه الذي نشأ لضبط مناهج الاستنباط، وعلم أصول النحو الذي تأسس لضبط قواعد العربية وأصولها الاستدلالية.

إنّ العلاقة بين **علم أصول الفقه** و**علم أصول النحو** من أبرز الأمثلة على هذا التداخل المعرفي البنّاء؛ فقد نشأ العِلمان في ظلّ شروط ثقافية واحدة، وخضعا لتأثيرات السياق التداولي العام الذي فرض ضرورة التقعيد والتأصيل لأدوات الاستدلال، سواء في مجال الفقه أو في مجال اللغة.[3] وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الظاهرة في *المقدمة* بقوله: "فنشأ علمان: أحدهما في اللسان، والثاني في الشرع، وكلاهما اتبع مسلكًا منطقيًا في الاستدلال"[4].

وقد تطورت المفاهيم داخل هذين الحقلين في مسارات متوازية، غير أنها لم تكن منفصلة، بل كان بينهما تفاعل دلالي ومصطلحي، تجلى في استثمار المصطلح الأصولي داخل التحليل النحوي، كالقياس والعلة والعموم والخصوص، وغيرها من المصطلحات التي نشأت أولًا في البيئة الأصولية، ثم أُعيد توظيفها في التحليل اللغوي العربي،[5] في سياق ما يسمى اليوم بالمقاربة البينية.

إن هذه الدراسة تأتي في هذا الإطار، لتسلّط الضوء على البنية العميقة لهذا التكامل، من خلال مقاربة لسانية بينية تكشف عن آليات تسرب المفهوم الأصولي إلى فضاء الدّرس النحوي، وأثره في بناء بنية التفكير اللساني عند النحويين العرب، خصوصًا في سياق القرون الأربعة الأولى، حيث كانت العلوم في طور التشكّل والتأصيل.

- **إشكالية الدراسة:**

على الرغم من اعتراف كثير من الباحثين بوجود صلات واضحة بين أصول الفقه وأصول النحو، فإن طبيعة هذه العلاقة لم تُدرس بصورة تحليلية كافية -على حد علمنا- تكشف حدود التأثير والتأثّر، أو طبيعة التحوّل الدلالي والمنهجي الذي لحق بالمصطلح حين انتقل من الحقل الفقهي إلى الحقل اللغوي. وبناءً على ذلك، تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها: **ما مدى إسهام المصطلحات الأصولية في إثراء الدرس النحوي العربي؟** فقد أظهرت الدراسات الحديثة وجود تقاطعات واضحة بين الحقلين، غير أنّ كثيرًا من هذه المقاربات ظلّ محصورًا في حدود المقارنة الجزئية أو النقل الاصطلاحي، دون النفاذ إلى تحليل البنية المعرفية العميقة التي تنظّم العلاقة بينهما.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى الدراسة إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال مجموعة من الأسئلة البحثية أبرزها:

- ما طبيعة العلاقة المعرفية والمنهجية بين أصول الفقه وأصول النحو في التراث العلمي العربي؟ وهل هي علاقة تأثير أو تأثر أو تكييف معرفي متكافئ؟
- ما أبرز المصطلحات والأدوات الأصولية التي أثّرت في بناء القاعدة النحوية وتوجيه الاستدلال النحوي؟
- هل استعار النحو العربي مصطلحات الفقه وأفرغها من سياقها، أم وظّفها في بناء منهج استدلالي خاص به؟
- إلى أيّ مدى يمكن صياغة تأصيلٍ نظريّ ومنهجيّ للمقاربات البينية في اللسانيات العربية، انطلاقًا من تحليل التفاعل المعرفي بين أصول الفقه وأصول النحو في ضوء التفكير البيني الحديث ، بما يسهم في تطوير آليات تحليل المفاهيم وتتبع تشكّل المعرفة اللغوية في التراث العربي الإسلامي؟

تشكل هذه التساؤلات مدار البحث، وهي التي سنحاول مقاربتها انطلاقًا من تحليل المصطلح المشترك، ووظائفه في السياقين الأصولي والنحوي، لفهم مسارات المعرفة في التراث اللغوي الإسلامي.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المعرفية والمنهجية المتكاملة، من أبرزها:

- إبراز العلاقة البينية بين أصول الفقه وأصول النحو باعتبارها نموذجًا دالًا على التكامل المعرفي في الفكر العربي الإسلامي.
- تحليل البنية المفاهيمية للمصطلحات الأصولية المنتقلة إلى علم النحو، وبيان كيفية إعادة توظيفها ضمن منظومة القواعد والتحليل النحوي، واستكشاف أثر علم أصول الفقه في بناء أدوات الاستدلال النحوي، لا سيّما من خلال مفاهيم كالقياس والعلة، وغير ذلك.
- اقتراح تأصيل نظري ومنهجي للمقاربات البينية في اللسانيات العربية، يُسهم في تطوير آليات تحليل المفهوم وتاريخ المعرفة العربية.

وقد أكّدت دراسات معرفية حديثة أن تحقيق هذا النوع من الأهداف يقتضي تجاوز النظرة الأُحادية للتخصصات، واعتماد منطق التكامل المعرفي في معالجة الظواهر العلمية.

- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من الإشكال المعرفي المتعلق بطبيعة العلاقة المنهجية بين أصول الفقه وأصول النحو، ومدى تأثير المفاهيم والأدوات الأصولية في بناء التفكير النحوي وتوجيه آلياته الاستدلالية. وانطلاقًا من هذا الإشكال، تسعى الدراسة إلى الكشف عن أوجه التفاعل المعرفي بين الحقلين، وتحليل الكيفية التي أسهمت بها المفاهيم الأصولية في تشكّل بعض المبادئ المنظمة للنظر النحوي.

وتتجلى أهمية البحث كذلك في سعيه إلى تجاوز المقاربات الجزئية التي اقتصرت على المقارنة السطحية أو النقل الاصطلاحي، وذلك عبر اعتماد مقاربة بينية تستهدف تحليل البنية المفهومية والاستدلالية المشتركة بين العلمين. ومن ثمّ يطمح البحث إلى الإسهام في تجسير العلاقة بين علوم اللغة وعلوم الشريعة ضمن رؤية معرفية تقوم على مبدأ التكامل بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، بما يتيح تقديم قراءة أعمق للتراث اللساني واستثمار أدواته المنهجية في تجديد الدراسات اللسانية المعاصرة.

المنهج المعتمد:

تعتمد الدراسة على منهج تكاملي يتنوع بين المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحليل المصطلحات ووظائفها، والمنهج المقارن؛ لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين أصول الفقه والنحو، مع الاستئناس بالمدخل البيني باعتباره الإطار الذي يسمح بتفسير التفاعل بين التخصصات المختلفة في السياق التراثي؛ هذا المدخل يسمح بفهم عميق للطابع التركيبي للمعرفة الإسلامية، ويُعيد الاعتبار للتفكير المركب الذي أنتج تلك العلوم.

1) مفهوم المصطلحات الأساسية للدراسة:

- **المقاربة البينية:**

لقد أفضى التراكم المعرفي الهائل الذي عرفه المنجز الإنساني إلى بروز ظاهرة التخصص في شتى العلوم، بل إلى التخصص الدقيق والتجزيء الذري للمعرفة الإنسانية، وانفصال مجالاتها واستقلالها بعضها عن بعض. هذا التفكك والانفصال خلق حواجز بين العلوم، وغربة بين المشتغلين بها سواء في مجال العلوم البحتة أو على مستوى العلوم الإنسانية مما أدى إلى انغلاق التخصصات وفشل المشاريع البحثية الضيقة؛ لذلك ارتفعت أصوات علماء وباحثين تدعو إلى ضرورة مراجعة المنجز المعرفي وانفتاح حقوله وتفاعلها بسبب ما تستدعيه الحاجة المعرفية من حتميات، تدعو إلى التحاور والمشاركة، ذلك أن الإنسان جوهر وكل مترابط غير قابل للتجزئة. ومن ثمة برزت الحاجة إلى منهج متكامل يمكن بواسطته فتح آفاق واسعة أمام البحث. ومن من هذه الخلفية الفكرية بدأ الحديث عن الحاجة إلى الدراسات البينية (Interdisciplinarism) أو (نظرية البين بين). وتعد الدراسات البينية من أهم الاتجاهات البحثية الحديثة والمعاصرة سواء في ميدان الأدب أو العلوم الاجتماعية أو الانسانية أو العلوم البحتة.[6]

وقد عرفت الدراسات البينية بكثير من التعريفات أهمها:

- مجموعة من النظم الدراسية يجمعها اهتمام مشترك يحدث بينهما تفاعل وينتج عنه تكوين تخصّص جديد له مصطلحاته، ومفاهيمه وعلاقاته وطرقه البحثية المميزة له والتي لا يمكن أن توجد أو تحدّد في أي تخصص أو نظام من النّظم المتفاعلة إذا كانت في صورتها المتفرّقة[7].
- وتعرّف الجمعية الوطنية الأمريكية البينيّة على أنّها "أسلوب البحث من قبل فرد أو فريق من الأفراد للجمع بين المعلومات، والبيانات والتقنيات والأدوات والمفاهيم، أو نظريات من تخصّصين أو اتجاهين أو أكثر، وذلك بغرض تعزيز الفهم أو حلّ المشكلات التي تخرج عن نطاق البحث العلمي والبحث الواحد"[8].
- البينية نوع من التخصص ناتج عن حدوث تفاعل بين تخصّصين أو أكثر مرتبطين أو غير مرتبطين، وتتم عملية التفاعل من خلال برامج التعليم والبحث بهدف تكوين هذا التخصّص والذي يمتاز باصطلاحات لغوية وعلاقات مختلفة.[9]
- والمعارف أو التخصّصات البينية " نوع من الحقول المعرفية الجديدة الناشئة عن عدة حقول أكاديمية أو مدرسة فكرية تفرضها طبيعة متطلّبات المهن المستحدثة"[10] على أساس التلاقح المعرفي لتعم الفائدة وتكبر.
- إنّ الدراسات البينية مجال حيوي ديناميكي يستغل نقاط القوة في مختلف التخصصات ليحقق التكامل والتوليف بينها لحل المشاكل المحتملة[11].

ومع كل ما تقدم، إن الممارسة البينية لا تعني أنّها وليدة العصر الحديث، بل إن الواقع المعرفي يكشف عن تغلغلها في ثنايا المعرفة الإنسانية منذ القدم. ففي الثقافة العربية الإسلامية تجسدت البينية من خلال الحوار بين عدة ميادين كالمنطق والرياضيات وأصول النحو وأصول الفقه كما سيأتي تفصيله.

- **التكامل المعرفي:**

التكامل المعرفي بين العلوم له عمقٌ تاريخي وأصالةٌ زمنية، فهو قديم قِدَم تلك المعارف والعلوم نفسها، فالعلم لا ينشأ بمعزل عن غيره، بل تتضافر العلوم وتتكاثف ويكمّل بعضها بعضًا، حتى تشكّل بمجموعها نسيجًا ثقافيًا وحضاريًا لشعب من الشعوب أو للبشرية جمعاء.

يمكن تعريف التكامل المعرفي بأنه الصورة العلمية المتكاملة للوجود والذات، المتحققة بتفعيل الرؤية الإسلامية في كل مجالات المعرفة، سواء أكانت علومًا طبيعية أم اجتماعية أم إنسانية أم شرعية[12]. وهذا التعريف يؤكّد على أنَّ العلوم مكمّلةٌ لبعضها، وأنها لا تكتمل إلا برؤية عقدية صحيحة في مختلف مجالاتها.

إنّ القدرة على التكامل المعرفي "ينبغي أن تظل قائمة بين العلوم، والمناهج والتخصصات، بوصفها مشروعا إنسانيا لا يكتفي بتراكمية المعرفة أو جمودها بل يدعو إلى الانفتاح على جملة التجارب والمعارف البشرية المختلفة، في إطار رؤية ديناميكية متواصلة في حدود القيم الدينية الأصيلة، والاعتبارات الأخلاقية والإنسانية المشتركة، هذا الانفتاح الذي يجعل من الحضارات تتغذى من جميع خبراتها"[13].

وإذا نظرنا في سِيَر السابقين من علمائنا وجدناهم جسَّدوا هذا المعطى وحقَّقوا ذلك التكامل؛ فقد كانوا علماءَ متبحِّرين في جُلِّ العلوم ينهلون من كل بساتين المعارف وحدائق الفنون، ومشاركاتُهم وتآليفُهم شاهدةٌ على ذلك ومنبئةٌ بما هنالك.

وبناء على ماسبق يمكن القول؛ إنّ المقاربة التكاملية في البحث العلمي هي أسلوب يهدف إلى دمج وتوحيد المعارف والخبرات من مختلف التخصصات والمجالات الدراسية، بهدف تقديم فهم أعمق وأشمل للقضايا والظواهر المدروسة. تركّز

هذه المقاربة على إزالة الحواجز بين المعارف المختلفة وإبراز العلاقات والترابطات بينها؛ فتساعد الباحث على رؤية الصورة الكلية للمشكلة وتحليلها من زوايا متعددة .

- **أصول الفقه:**

أصول الفقه مصطلح مركب من لفظين: (أصول وفقه) فالأصل في اصطلاح العلماء أساس الشيء، وهو "ما يُفتقَر إليه، ولا يَفتقر هو إلى غيره، أو هو ما يُبنى عليه، ولا يُبنى هو على غيره"[14]. وأمّا الفقه فيُطلق في اللغة على الفهم، وعلى العلم في الدّين والتبحّر فيه،[15] يُقال: فقُه الرجلُ يفقُه فِقها فهو فقيه، وفَقِهَ يَفقَه فِقها،[16]

وقد عُرّف اصطلاحا بعدة تعريفات منها: "علم بالأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية"[17]،

وحيث إن علم أصول الفقه إنما هو علم أدلة الفقه، وأدلة الفقه إنما هي الكتاب والسنة، وهذان المصدران عربيان، فإذا لم يكن الناظر والمستنبط فيهما عالمًا باللغة وأحوالها، محيطًا بأسرارها وقوانينها - تعذَّر عليه النظر السليم فيها، ومن ثم تعذَّر استنباط الأحكام الشرعية منها، ولذلك صار النحو شرطًا في رتبة الاجتهاد.[18]

علم أصول الفقه من أهم العلوم التي استطاعت أن تضع نظرية متكاملة في تفسير النص وتأويله؛ لأنه يؤسس منهج النظر في النص والاستنباط منه على قانون علمي صارم ومضبوط، ولذلك عول أهل الفقه أثناء تطبيق الأحكام الشرعية على أفعال الناس وأقوالهم على ما قعّده الأصوليون من قواعد كلية وأصول شرعية.

- **أصول النحو:**

لعل أقدم تعريف لأصول النحو كعلم، كان من نصيب ابن الأنباري (ت577هـ) –رحمه الله- حيث قال:"أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى بقاع الاطلاع على الدليل."[19]

وقد نلحظ ابن الأنباري في مفهومه هذا أنّه اكتفى بتصوير علِم أصول النحو في أذهاننا على أنه النسخة اللغوية من علم أصول الفقه لدى الفقهاء، التي تُمثل أدلة النحو كما تمثل أصول الفقه أدلة الفقه، ويجعل فائدته أيضا في علم اللغة، كفائدة أصول الفقه في الفقه، من ترك للتقليد، واكتساب القدرة على إثبات الحكم وربط المسائل بأدلتها، وغير ذلك، ويمكن القول بأن النحاة وضعوا أصولهم اقتداء بأصول الفقهاء، وهذا أمر ظاهر.

و يُصَرّح ابن جنّي (ت 392هـ) –رحمه الله- في مقدمة كتابه الخصائص؛ بمحاولته في إنشاء أصول لغوية على غرار الأصول الفقهية والحدود الكلامية، فقال: "...وذلك أنَّا لم نَر أحدا من النحاة تعَّرض لعمل أصول النحو على مذهِب أصولِ الكلام والفقِه."[20]

ويأتي السيوطي (ت911هـ) بعد نضوج هذا الوعي، لنجد مفهومه لعلم أصول النحو، يعكس فهما عميقا على مفهوم ابن الأنباري؛ إذ يقول: "علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلّته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ"[21].

ويُمكن توضيح العلاقة بين عِلم النّحو وعِلم أصول النّحو، من خلال معرفة الأمور التي يبحث فيها كلّ واحدٍ منهما، فعِلم النّحو هو العِلم الذي يتناول القواعد والمقاييس التي تمّ استنباطها من الكلام العربيّ الفصيح، كما عرّفه ابن السّرّاج (ت316هـ) حين قال بأنّه العِلم الذي استخرجه المُتقدِّمون بناءً على دراستهم لكلام العرب، أمّا عِلم أصول النّحو فهو العِلم الذي يبحث في الأدلّة النّحويّة الأساسيّة لاستخراج الأحكام والقواعد الفرعيّة لعلم النّحو، مما يقود إلى فهم العلاقة القائمة بين العلمين، والتي تصنّف على أنّها علاقة مبنيّة على التّكامل، فحتّى يتمّ وضع القواعد والأحكام المتّبعة في علم النحو يلزم

إسنادها إلى أدلّة أصوليّة وضعها النُّحاة أثناء دراستهم لفروع النّحو، ومن خلال هذه القواعد الأصوليّة الأساسيّة يتمّ بناء عِلم النّحو العربيّ بفروعه وفصوله، فعلم أصول النحو هو المعيار والميزان القويم الذي يقوم عليه علم النحو.[22]

وبعد تقديم مفاهيم مصطلحات الدراسة الأساسية ههنا: من قبيل المعرفة البينية، والتكامل المعرفي، وأصول الفقه، وأصول النحو، نكون قد حدّدنا السياق النظري الذي نشأت فيه هذه العلوم داخل الحضارة الإسلامية، حيث تبلورت مفاهيمها ضمن تفاعل بين علوم اللغة والدين والعقل، ما جعل من المصطلح الأصولي رافدًا لفكر نحوي تحليلي يتجاوز بنية الإعراب إلى مستوى البرهنة والتعليل.

2) التحليل المفاهيمي للمصطلحات الأصولية في أصول النحو: القياس والعلة نموذجًا

1-3. التبادل الاصطلاحي بين الحقول المعرفية:

يُعدّ المصطلح حجر الزاوية في تشكّل العلوم وبناء هويتها، ولا سيما في الفكر العربي الإسلامي الذي اعتمد على جهاز مفاهيمي متكامل يضبط الفهم والتحليل والاستدلال. وقد نشأت مجموعة من المصطلحات داخل الحقل الأصولي، ثم انتقلت – أو بالأحرى تفاعلت – مع علوم أخرى كالنحو، لتؤدي وظائف جديدة في إطار تنظير قواعد اللغة

إن هذا التبادل الاصطلاحي لا يُفهم باعتباره مجرد استيراد لفظي، بل باعتباره فعلًا معرفيًّا معقدًا يتضمن نقل المفهوم، وإعادة تأويله، وتكييفه وظيفيًّا في ضوء سياق العلم المستقبل. ويُقرّ الباحثون المعاصرون بأن العلوم الإسلامية لا تعرف الحدود الفاصلة بين الحقول، بل تتداخل وفق منطق تداولي يجمع بين المقاصد والوظائف.[23]

وهذا ما يظهر بجلاء في المصطلحين قيد التحليل: **القياس والعلة**، حيث تَشكّلا أولًا في أصول الفقه بوصفهما أدوات لاجتهاد الحكم الشرعي، ثم نُقلا إلى النحو ليؤديا أدوارًا مماثلة في استخراج القاعدة وتقعيد الظواهر.

2.3. القياس بين الأصوليين والنحويين: من أداة استنباط إلى وسيلة تقعيد

يتركز التشابه بين علم أصول الفقه وعلم النحو بصورة خاصة في مبحث القياس كما أسلفنا، فضلًا عن التشابه في مصطلحات تقسيم الحكمين الشرعي والنحوي، وأدلة الفقه والنحو الرئيسة.

أ. تعريف القياس الأصولي:

القياس في أصول الفقه "حدّه: أنه حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما ... ولا بد في كل قياس من فرع وأصل وعلة وحكم."[24] وهو عند جمهور الأصوليين إلحاق فرع بأصل في حكمه لعلة جامعة بينهما. ويعدّ من الأدلة العقلية التي يلجأ إليها المجتهد عند غياب النص، وأمثلة ذلك كثيرة، كإلحاق النبيذ بالخمر في حكم (التحريم) لعلة الإسكار، ويُبنى القياس على أربعة أركان: الأصل، والفرع، والحكم، والعلة كما ورد في التعريف السابق

وقد أُجريت حول القياس الفقهي دراسات معمقة بيّنت طبيعته المنطقية وموقعه في الهرم الاستدلالي الشرعي، وخصوصًا عند الإمام الشافعي (ت204هـ) صاحب (الرسالة) وأتباعه، حيث أصبح ركنًا أصيلًا من أركان الاجتهاد[25].

ب. توظيف القياس في أصول النحو:

عندما انتقل هذا المفهوم إلى النحو، لم يُنقل بآليته الفقهية فقط، بل تم **أعادة تأويله لغويا**، فالقياس النحوي يعني: "إلحاق فرع لغوي بأصل لغوي في حكم نحوي لعلة مشتركة"[26]. ويعني ذلك إلحاق بناء لغوي ببناء آخر معتمدٍ على شبه بينهما، لتبرير القاعدة أو إنشاء تعميم نحوي. ومثال ذلك: إلحاق نائب الفاعل (الفرع) بالفاعل (الأصل) في الرفع (الحكم) بسبب (علة) الإسناد.

وقد أكد ابن جني أن أقوى الأدلة عند العرب القياس، وذهب إلى أنه يُعتمد حتى في غياب السماع، حيث قال: "الباب عندنا في الأكثر أن يُرجع في النحو إلى القياس... لأن النحو كله قياس"[27].

ج. البنية المنهجية المشتركة:

نُلاحظ مما سبق؛ أن البنية المنطقية للقياس في العلمين -أي أصول الفقه وأصول النحو- واحدة، لكنها تختلف في نوع الأصل والفرع والحكم؛ فالأصل في الفقه حكم شرعي، بينما الأصل في النحو قاعدة لغوية. ومع ذلك، فإن وظيفة القياس كأداة اجتهادية بقيت حاضرة في كليهما؛ فالقياس النحوي استعار من القياس الأصولي بنيته، دون أن يكون تابعًا له؛ بل وظفه لغويًا ضمن تصوّر لسانيّ خالص.

3.3. العِلّة: من تعليل الحكم إلى تعليل الظاهرة اللغوية:

أ. مفهوم العلة عند الأصوليين:

العلة في أصول الفقه هي الوصف الظاهر المنضبط الذي يُناط به الحكم، وهي الأساس الذي يقوم عليه القياس، لأنها الرابط المنطقي بين الأصل والفرع. وقد طوّر الأصوليون فنًّا كاملاً لتحليل العلة، فذكروا: شروطها، وأنواعها، وطرق الكشف عنها[28].

وبعبارة أدقّ يمكن القول؛ إنّ العلّة هي الحدث والوصف الذي لأجله وضع الشارع حكم الأصل، وإذا تحقّق هذا الوصف أو الحدث في الفرع أصبح حُكمه-أي حكم الفرع- مثل حكم الأصل، وكانت العلّة هي الجواب عن السؤال الآتي: لِمَ وضع الشارع حكم المقيس عليه (الأصل).[29] والعلّة في مثالنا السابق هي الإسكار. ويُلاحظ أن العلة في أصول الفقه ليست سببًا واقعيًا، بل هي وصفٌ يُتخذ كمعيار لاستنباط الحكم.

ب. العلة في النحو: تعليل الظاهرة لإضفاء المعقولية

أما العلة في النحو، فقد استُعملت لتبرير أحكام إعرابية أو تركيبية، غالبًا ما تبدو تعسفية، ولمنحها "منطقًا" داخليًا. وقد ناقش عبد القاهر الجرجاني هذه الفكرة حين قال: "ليس غرض النحاة إثبات أن اللغة تُبنى على علل عقلية، بل تعليلهم وسيلة لإفهام النظام"[30].

ومن أشهر أنواع العلل النحوية: علة التخفيف، وعلة التكرار، وعلة الاستثقال، وكلها ترجع إلى منطق داخلي يُراد به تفسير التغير الصوتي أو الصرفي أو التركيبي - الإعرابي في البنية[31].

ج. من العلة الفقهية إلى العلة اللسانية:

لقد تشارك أصول الفقه وأصول النحو في أخذهم مفهوم العلة ؛ لكن مع تعديل كل منهما في مقصده؛ فبينما تعلّل العلة في الفقه الحكم الشرعي، فإنها في النحو تبرّر الظاهرة اللغوية؛ أي أنها تفسيرية لا تقريرية، ومع ذلك فإن توظيفها بقي شبيهًا في الجوهر من حيث إنها وصفٌ "منضبط"، له وظيفة تفسيرية ضمن قاعدة عامة.[32] فالنّحو لم يستعر مصطلحات الفقه بلا وعي، بل وظّفها بعد تمحيص وتأويل، فكانت العلة إحدى تجليات البنية المنطقية المشتركة بين العلمين.

نستنتج هنا؛ أن العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو على وجه الخصوص تكاد تتشابه وتتداخل نظرًا للوحدة الاصطلاحية التي يدور حولها هذان العلمان، وتكشف المقارنة بين مصطلحي "القياس" و"العلة" في كل من أصول الفقه وأصول النحو عن بنية معرفية متقاربة، تُمثل إحدى أبرز مظاهر التكامل بين علوم اللغة والشريعة، ويبدو أن هذا التداخل لم يكن شكليًا فحسب؛ بل هو تفاعل مفهومي ووظيفي تُعيد فيه العلوم صياغة المفهوم بما يناسب بنيتها، مع الحفاظ على الجوهر المنطقي الذي انبثقت منه تلك المفاهيم.

4). التفاعل المنهجي بين أصول الفقه وأصول النحو: من القياس إلى الحجاج

تتميّز العلوم الإسلامية بطابعها الجدلي الاستدلالي؛ إذ لم تكن قائمة على مجرد الرواية والنقل، بل على بناء خطاب عقلاني يستند إلى البرهان، ويستخدم الحجاج بوصفه وسيلة لإثبات الأحكام أو تفسير الظواهر. وقد شكّلت **المنهجية الحجاجية** نقطة التقاء أساسية بين علمَي أصول الفقه وأصول النحو، حيث برزت فيهما مفاهيم مثل: القياس، والعلة، والاستدلال، والنقض، والمعارض، والغالب والنادر، والأصل والفرع، والظاهر والنص..الخ. وكلها مفاهيم تُستخدم في بناء خطاب علمي مؤسس على منطق الحوار والإقناع[33].

ومع أن أصول الفقه كانت أول من صاغ هذه الأدوات ضمن جهاز برهاني منظم، إلا أن النحويين سرعان ما وظّفوها ضمن تحليلاتهم، ما يدل على وجود **بنية منهجية مشتركة** تحكم عمل العقل العربي في مجالي اللغة والشريعة.

1.4. الحجاج الأصولي والنحوي: أسس منهجية متقاطعة

في **أصول الفقه**، يتخذ الحجاج صورة **برهان منطقي مركب**، يبدأ بالدعوى، ويُبنى على العلة، ثم يُعضّد بالقياس، ويتحصن بالرد على المعارض. مثال ذلك ما أورده الغزالي حين ناقش حرمة نكاح الأَمَة على الحر، فقال:[34]

- **الدعوى**: يحرم على الحر نكاح الأمة
- **العلّة**: لأنها تُقيّد الحرية الشرعية والاجتماعية
- **الدليل**: حديث عمر رضي الله عنه
- **القياس:** على من باع نفسه في الرق
- **المعارض**: الرد على من جوّز النكاح للحاجة.

هذا التسلسل البرهاني يمثل البنية النموذجية للاستدلال الفقهي، ويعتمد على ترتيب منظم للأفكار ويُراعي الترابط المنطقي والعلمي.

أما في **أصول النحو**، فيتجلى الحجاج في استخدام العلة النحوية **لتفسير القواعد**، كما في قول ابن جني: "إن النصب في جواب الاستفهام نحو: ماذا صنعتَ؟ صُنْعًا حسنًا، هو للتفسير والتمييز، كما أن الجواب إنما يكون مطابقًا للسؤال"[35].

وهنا تُبنى القاعدة النحوية بوصفها نتيجة منطقية، لها مقدمات ودعائم عقلية. "ويُستخدم القياس لإلحاق غير المنصوص عليه بما نُصّ عليه، ويُستعمل النقض لرد ما لا ينطبق عليه الشرط، تمامًا كما في الفقه... والنحو يشتمل على مقدمات حجاجية مثل ما عند المتكلمين والفقهاء، إذ به يُستدل على وجوب وجه الإعراب"[36]. ومن أدوات الحجاج المشتركة؛ القياس الذي سبق ذكره، والاستقراء، والاستدلال بالسماع وغير ذلك.

2.4. التكامل المنهجي بين العلمين:

يبدو من تحليل المعطيات السابقة، أنّ النحو وُجد مستقلاً، وتقاطعه مع الفقه إنما هو التقاء عقلي في بنية الثقافة الإسلامية، والعلاقة بين العلمين هي علاقة تكامل وظيفي ومعرفي لا تبعية؛ فقد استخدم كل منهما الأدوات ذاتها لغايات تخصّه في إطار فكر منهجي عربي إسلامي مشترك.

فالحجاج ليس خاصًا بعلم واحد في الثقافة الإسلامية، بل هو مشترك بين النحو والفقه. والأدوات الحجاجية في كلا العلمين تعتمد على العقل والعلة والقياس والسماع والنقض، وهي كلها عناصر تشكل العمود الفقري في بناء الاستدلال. وعليه يمكننا القول بأنّ **التفاعل المنهجي** بين العلمين يعكس وحدة النسق المعرفي الإسلامي، الذي يجمع بين النص والعقل، وبين الوظيفة اللغوية والوظيفة الشرعية.

5). **أصول الفقه كرافد معرفي في إثراء اللسانيات العربية: نحو تأصيل بيني**

إنّ النّظر في بنية العلوم الإسلامية يكشف عن حقيقة معرفية مركزية، تتمثل في أنّ تلك العلوم لم تتطوّر في عزلة منهجية، بل كانت تقوم على مبدأ الاشتراك المعرفي بين مجالات متعددة. فقد بُنيت علوم العربية والفقه والكلام والبلاغة والمنطق على أساس وحدة المقصد والمنهج، وهذا ما جعل المصطلحات والمفاهيم وآليات التحليل تتقاطع وتتكامل في آن واحد.

وقد اعتبر أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة أن "العلوم ليست متقابلة، بل هي متساندة، تتجاذب في الغاية وتختلف في السبيل"[37]. وهذه الرؤية التفاعلية تعني أن علم أصول الفقه لم يكن علما مستقلاً بمعزل عن اللغة، بل كان - على نحو ما - مساهماً في بناء التفكير اللغوي وتأصيله ضمن رؤية مقاصدية ومنطقية متكاملة.

ولقد استثمر النحويون العرب كثيرًا من المفاهيم الأصولية، لا بوصفها أدوات استدلالية فقط، بل بوصفها **إطارًا معرفيًا يحكم طرائق التحليل والتقعيد.** ويمكن رصد بعضا من المفاهيم المشتركة بين أصول الفقه وأصول النحو وباقي مستويات الدرس اللساني العربي إضافة على ما ذكرنا آنفا، نذكر منها: العموم والخصوص، والمجمل والمبين أو البيان، والنّص والظاهر، وغيرها.[38] وهذا الاشتراك في أدوات التحليل لا يمكن أن يكون صدفة أو تأثيرًا سطحيا، بل يعكس وحدة البنية العقلية التي تُنظم الفكر الإسلامي في مختلف حقوله.

1.5. اللسانيات العربية من منظور بيني:

إنّ ما يسمى باللسانيات العربية هو في جوهره ممارسة معرفية تعتمد العقل والنص واللغة في تحليل الظواهر اللغوية، وهو ما كان يقوم به النحويون والأصوليون على حد سواء. وعليه، فإن تأصيل هذا المجال المعرفي لا يكون فقط باستدعاء المصطلحات، بل بإعادة قراءة النصوص التراثية من خلال منطق التكامل المعرفي. ففي كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، يعترف السيوطي بوجود "تواشج كبير" بين قواعد النحو وأصول الفقه، ويُقرّ بأن المنهج الاستنباطي في النحو العربي مستوحى من أصول الفقه، حيث يُبنى الحكم النحوي على السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، وهي نفس أدلة الفقهاء. وقد اقترح السيوطي تأسيس "علم أصول النحو" على غرار أصول الفقه، انطلاقًا من:[39]

- **الحدود والتعريفات**: نحو ما هو الاسم، وما هو الفعل، وما الحرف؟
- **الأدلة** التي تُثبت القاعدة: نحو السماع، والقياس، وغيرها.
- **العلل** التي تبرز الظاهرة الإعرابية.
- **الاعتراضات** كالنقض، والمعارض، والشاذّ... الخ.

إنّ هذا التقارب بين أصول النحو وأصول الفقه لا يُمكن تفسيره إلا ضمن رؤية **بينية** تربط بين العلوم الإسلامية من حيث الآليات والمقاصد.

2.5. نحو تأصيل بيني للدرس النحوي المعاصر:

إن الحاجة اليوم إلى إعادة تأصيل الدرس النحوي لا تنفصل عن الحاجة إلى إحياء التكامل المعرفي في مقاربة الظواهر اللغوية. فالتفكير اللساني العربي القديم لم يقم على الملاحظة الشكلية فحسب، بل على تأمل عقلي حجاجي يحاكي المنطق الفقهي والكلامي مثل ما رأينا، ويمكن أن يُسهم هذا التأصيل البيني في:

- تحرير النحو العربي من جموده المدرسي؛ وذلك عبر ربطه بمقاصد الاستدلال والمعنى؛
- ربط النحو بالأصول التداولية للغة؛ انطلاقًا من مقولات البيان، والسياق، والوضوح، والإفهام؛

- تطوير البحث اللساني العربي بمنظور تكاملي حديث، بحيث يأخذ من معطيات التراث وآليات التحليل المعاصرة.

وهذا ما تدعو إليه كثير من الدراسات الحديثة في الفكر المقارن واللسانيات العربية، حيث تؤكّد بأنّ القراءة البينية ليست مجرد تقريب بين الحقول، بل هي تجديد للمنهج من داخل بنية التراث ذاته.

ومن هذا التواشج البيني لهذين العلمين؛ يمكننا استخلاص أنّ أصول الفقه لا تُعدّ علمًا شرعيًا محضًا، بل هي **رافد معرفي أصيل** أسهم في بناء التحليل اللغوي والنحوي، واستعادة هذه العلاقة من منظور بيني هي **خطوة علمية ضرورية** لتأصيل لسانيات تراثية نقدية، وإعادة بناء المعرفة العربية وفق منظور تكاملي. فأدوات الاستدلال النحوي متداخلة بنيويًا مع أدوات أصول الفقه، ما يدل على وحدة المسار المنهجي.

6) الخاتمة:

لقد حاولنا في هذا البحث تقديم معالجة علمية بينية للعلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو، باعتبارها نموذجًا دالًا على التكامل المنهجي في العقل العلمي الإسلامي. وقد أوضحت الدراسة أن هذا التداخل لم يكن ظاهرة عابرة، بل هو انعكاس عميق **لبنية فكرية موحدة**، تستخدم المفهوم، والدليل، والاستدلال، والقياس، والعلة، والنقض، لبناء المعرفة، سواء في تحليل الظاهرة اللغوية أو في استنباط الحكم الشرعي.

وقد أسفر هذا البحث عن جملة من النتائج العلمية والمنهجية، التي تُسهم في تأصيل العلاقة المعرفية بين أصول الفقه وأصول النحو، وتفتح آفاقًا جديدة لفهم اللسانيات التراثية بمنظور بيني حديث. ويمكن تلخيص أبرز هذه **النتائج** فيما يلي:

- **أولا: البنية المشتركة بين أصول الفقه وأصول النحو بنية مفهومية ومنهجية لا عرضية**؛ فلقد تبيّن من خلال التحليل أن العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو ليست علاقة استعارة مصطلحية أو تشابه سطحي، بل هي علاقة تداخل بنيوي، يتجلى في وحدة المفاهيم، مثل: العلة، والقياس وغيرها وهي مفاهيم تحمل نفس الهيكل الوظيفي في كلا العلمين، وإن اختلفت تطبيقاتها.

-ثانيا: الحجاج والعقلانية الاستدلالية قاسم مشترك في تأسيس المنظومتين؛

-ثالثا: أصول الفقه أسهم في إغناء الرؤية النحوية بمفاهيم تقعيدية وضابطة؛

-رابعا: النظر اللساني المعاصر يحتاج إلى استعادة الرؤية البينية في قراءة التراث.

ويؤكّد هذا التكامل بين العلمين على ضرورة **إعادة التفكير في موقع العلوم الإسلامية ضمن الحقول المعرفية المعاصرة**، خاصة في ظل تصاعد الحركات البحثية الغربية نحو ما يُعرف بـ"اللسانيات الدينية" أو "الأنظمة المفهومية التداولية"، التي يجدها الباحث العربي الإسلامي متجذّرة في تراثه.

وبناء على ما سبق، **توصي** هذه الدراسة بما يلي:

- تعزيز المقاربات البينية في البحث اللساني العربي؛
- توجيه بحوث أصول النحو نحو الاستفادة المنهجية من أصول الفقه؛
- الدعوة إلى تأصيل "اللسانيات الإسلامية البينية" كمجال بحثي جديد؛
- إعداد معاجم مصطلحية مقارنة بين العلوم الإسلامية؛

إنّنا في هذه المحاولة البحثية المتواضعة لا نزعم الإحاطة الكاملة بالموضوع، لكنها قد تُسهم في فتح مسارات جديدة لقراءة التراث اللغوي والفكري، قراءة تحترم خصوصيته، وتستفيد من آفاق البحث المعاصر في آنٍ واحد.

بيانات الإفصاح:

- **المو افقة الأخلاقية والمو افقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **تو افر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات (https://sdasmart.org/jsconf/)

قائمة المصادروالمراجع:

1. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (1971). لمع الأدلة في أصول النحو. تحقيق: سعيد الأفغاني .ط2، دار الفكر، لبنان.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1999). الخصائص. (تحقيق: محمد علي النجار) .الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ج1.
3. ابن خلدون، عبد الرحمن، (2005). المقدمة. (تحقيق: عبد السلام الشدادي). بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، ج2.
4. ابن السراج، أبو بكر محمد ، (1996). الأصول في النّحو .مؤسسة الرسالة، بيروت.
5. أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد، (1999). الإمتاع والمؤانسة. (تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين). دار صادر، بيروت، ج2.
6. أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد، (1993). المستصفي من علم الأصول. (تحقيق: محمد عبد السلام الشافعي). دار الكتب العلمية، ج2.
7. أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة. (تحقيق: عبد السالم هارون). الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج5، ص240.
8. الآمدي، سيف الدين علي بن أبي علي، (1402ه). الإحكام في أصول الأحكام(تحقيق: الشيخ عبدالرزاق عفيفي). ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، ج1.
9. البيضاوي، عبد الله بن عمر، (2008). منهاج الوصول. (تحقيق: د. شعبان إسماعيل). دار ابن حزم، بيروت، ج1.
10. الجرجاني، عبد القاهر، (2006). دلائل الإعجاز. (تحقيق: محمود شاكر). دار المعارف، بيروت.

11. الجرجاني، الشريف علي بن محمد، التعريفات. (تحقيق: محمد صديق المنشاوي). دار الفضيلة، مصر.
12. الزركشي، بدر الدين ، (1992). البحر المحيط في أصول الفقه. (تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني). دار الصفوة للطباعة والنشر، ط2، القاهرة، ج1.
13. الشهيد، الحسان. (2013). التكامل المعرفي بين العلوم .سلسلة روافد، وزارة الشؤون الإسلامية، الكويت.
14. الشافعي، محمد بن إدريس، (1358هـ/1940م). الرسالة. (تحقيق: أحمد شاكر). مكتبه الحلبي، مصر،
15. الشوكاني، محمد علي بن محمد، إرشاد الفحول من علم الأصول .ج2.
16. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (2003). معجم العين. (تح:عبد الحميد هنداوي). دار الكتب العلمية، لبنان، ج3.
17. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (2006). الاقتراح في أصول النحو. (تحقيق: عبد الحكيم عطية). ط2، دار البيروني.
18. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1998). الاقتراح في علم أصول النحو. (تحقيق: محمد حسن اسماعيل الشافعي). دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
19. حدّاد، حسناء، (2024). التفكير البيني: أسسه النظرية واثره على الدرس اللساني الحديث .مجلة دفاتر مخبر الشعر الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة/ الجزائر، مجلد 9، عدد 2.
20. الحمد، علي توفيق، (2000). مقابسة في أصول علم النحو .مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، عدد 18.
21. حجية، عبد الحليم بن، (2023). العلوم الغربية بين تأريخها الانفصالي ودعوات التكامل المعرفي قراءة في إرهاصات الانفصال المعرفي الغربي .سلسلة الأنوار، مجلد 13، عدد 3.
22. فلية، عبده وعبد الفتاح الزكي، (2004). معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا .دار الوفاء، دط، الاسكندرية
23. مكاكي، محمد، (2021). الدراسات البينية: المفهوم والأصول المعرفية .جسور المعرفة، مجلد 7، عدد 5.
24. ملكاوي، فتحي حسن، (1995). منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية .المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.
25. الملخ، حسن خميس، (2001). نظرية الأصل والفرع في النحو العربي .دار الشروق، عمان، الأردن.
26. مغراوي، ياسين، التكامل المعرفي ودوره في قيام الحضارة الإسلامية وبناء الأمة المحمدية .مدونة "تعليم جديد."
27. هادي، طارق بومود. (2015). المؤثرات الفقهية في تأصيل الأصول النحوية .مجلة المخبر: أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد 11.

- andreasen,N. 2004, facilitating interdisciplinary research. washington: the national academies.

الهوامش

[1] - فتحي حسن ملكاوي، 1995، منهجية التكامل المعرفي : مقدمات في المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الولايات المتحدة الأمريكية، ص75.

[2] - ينظر: الزركشي، بدر الدين.1992، *البحر المحيط في أصول الفقه*، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني. دار الصفوة للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، ج1، ص 28-29.

[3] - ينظر: المؤثرات الفقهية في تأصيل الأصول النحوية، طارق بومود، مجلة المخبر: أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد11، 2015، ص 135-136.

[4] - ابن خلدون، عبد الرحمن. 2005، المقدمة .تحقيق: عبد السلام الشدادي، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، ج2، ص351.

[5] - نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، 2001: ص 58.

6 - ينظر: محمد مكاكي، الدراسات البينية: المفهوم والأصول المعرفية ، جسور المعرفة المجلد7 ، عدد05، 2021، ص 277-288.

[7] - عبده فلية وعبد الفتاح الزكي، 2004، معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا ، دار الوفاء، دط ، الاسكندرية، ص27.

[8] -andreasen,N. 2004, facilitating interdisciplinary research. washington: the national academies: p. 26.

[9] - ينظر المرجع السابق: ص27.

[10] - ينظر: عمار بن عبد المنعم أمين، 1433 هـ .الدراسات البينية رؤية لتطوير التعليم الجامعي، مركز البحوث والدراسات بالرياض .جامعة الملك عبد العزيز ،

[11] - حسناء حدّاد، 2024، التفكير البيني: أسسه النظرية واثره على الدرس اللساني الحديث، مجلة دفاتر مخبر الشعر الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة/ الجزائر، المجلد 09، عدد02، ص57.

[12] - ينظر: ياسين مغراوي، التكامل المعرفي ودوره في قيام الحضارة الإسلامية وبناء الأمة المحمدية، مدونة "تعليم جديد".

[13] - عبد الحليم بن حجية، 2023، العلوم الغربية بين تأريخها الانفصالي ودعوات التكامل االمعرفي قراءة في إرهاصات الانفصال المعرفي الغربي، سلسلة الأنوار، مجلد 13، عدد03، ص78.

[14] - الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، ص26.

[15] - ينظر: أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق، عبد السالم هارون، الدار االمصرية للتأليف والترجمة، 240/5.

[16] - الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، رتبه على حروف المعجم، عبد االحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، 2003، 334/3.

[17] - البيضاوي، منهاج الوصول، حققه د شعبان إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، 2008، 51/1.

[18] - ينظر: الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي؛ تحقيق: الشيخ عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ ، 12/1.

[19] - ابن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر ، لبنان، ط1971،2، ص80.

[20] - أبو الفتح بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ،مصر، ج1/ص2.

[21] - جلال الدين السيوطي، الأقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 2006، ص21 وما بعدها.

[22] - علي توفيق الحمد (2000)، "مقابسة في أصول علم النحو"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 18، ص218-219.

[23] - ينظر:الشهيد، الحسان. (2013) التكامل المعرفي بين العلوم. سلسلة روافد، وزارة الشؤون الإسلامية؛ الكويت: ص11-12.

[24] - أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة، المدينة المنورة دار الكتب العلمية، 1993، ج3، ص481.

[25] - ينظر: محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة؛ دراسة وتحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، 1358هـ/ 1940م ، ص 503-517.

[26] - ابن السراج، الأصول في النّحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص133- 134.

[27]- ابن جني، أ. م. (1999) *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج1، ص 47–49.

[28] - ينظر: الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ص 191 و211.

[29] - ينظر: محمد علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول من علم الأصول، ج2، ص110.

[30] - الجرجاني، عبد القاهر، 2006، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، بيروت: دار المعارف، ص87–90.

[31] - ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1998، ص70.

32- ينظر: المرجع السابق : ص 89.

[33] - ينظر: الجرجاني، 2006، ص 101–105.

[34] - ينظر: الغزالي، ص 199-200.

35 - ابن جني، الخصائص، ص128.

36 - السيوطي، ص64 و69.

37 - أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين. دار صادر. بيروت، 1999، ج2، ص205.

38 - ينظر: الغزالي ، المستصفى، ج2، 202؛ والجرجاني، ص101-105.

39 - ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 37 و79.